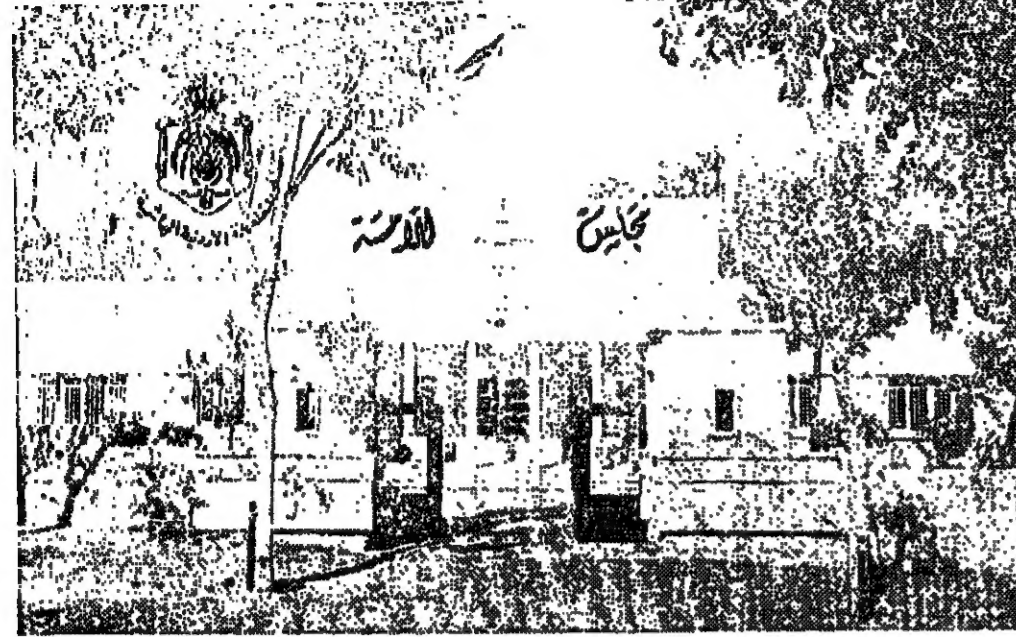


٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة  
الرئيس : الجلسة القادمة كما اتفقتنا يوم الثلاثاء القادم  
الموافق ٢٧/١٠/١٩٦٤ الساعة العاشرة صباحا للبحث  
في بقية الاعمال الواردة على جدول اعمال هذه الجلسة  
وما يأتي من جديد من اللجان .  
الجميع : موافقون .

( ورفعت الجلسة )

امين عام مجلس الامة  
هاني فخر  
رئيس مجلس النواب  
عاكف الفايز



مجلس النواب الرسمي

مذكرات ومناقشات مجلس النواب الاردني الثامن

والعدد ٤ : الثلاثاء ٢١ جادى الثاني سنة ١٣٨٤ هـ . الموافق ٢٧ تشرين الاول سنة ١٩٦٤ م . و المجلد ٩

## مجلس النواب

الجلسة الرابعة يوم الثلاثاء في ٢٧ تشرين الاول سنة ١٩٦٤

### جدول الأعمال

صفحة

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة (ووفق عليه) ٣٥
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات : ٣٥
- أ - طلب معذرة مقدم من السيد نوفان السعود : ٣٥
- ب - مشترك مقدم من السيد صديقي الجسبري والسيد يوسف الكرووي : ٣٥
- (ووفق على قبول معذرتهم)

#### تعريف

- ١ - اعد ورتب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه الامين العام الاستاذ : هاني فخر
- ٢ - قام بتفليد هذا المحضر هيئة مؤلفة من السادة : خليل عصفور وعدنان بيون ولاظم مرزوقي
- ٣ - قام بتدقيق هذا العدد في المطبعة السيد : وليد النجدوي

مجلس النواب

## صفحة

- ٣ - تلاوة كتاب عطوفة رئيس ديوان المحاسبة رقم ٥٢٨٢ المتعلق بتقرير ديوان المحاسبة الثالث عشر .
- ٣٦ (قرر المجلس احواله للجنة المالية )
- ٤ - تلاوة الاسئلة والاجوبة :
- أ - جواب معالي وزير المواصلات رقم ٤٦١٤ على السؤال رقم (٢) المقدم من نائب معالي السيد ابراهيم كركيشان .
- ٣٦ ( اكتفى النائب بالجواب )
- ٥ - مقررات اللجنة القانونية :
- أ - قرار رقم (٢) بشأن مشروع القانون المعدل لقانون الكاتب العدل لسنة ١٩٦٤ .
- ٣٩ (ووفق عليه كماورد من الحكومة وارسل لمجلس الاعيان )
- ب - قرار رقم (٤) بشأن :
- ١ - مشروع قانون تسوية ديوان المزارعين لسنة ١٩٥٩
- ٢ - القانون المؤقت رقم (٤٣) لسنة ١٩٦٢ قانون تسوية ديوان المزارعين
- ٤١ ( بعد الجلسة تقرر تأجيل البحث بها لجلسة قادمة )
- ج - قرار رقم (٥) بشأن القانون المؤقت رقم (٤٨) لسنة ١٩٦٢ المعدل لقانون الخدمة المدنية المؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٦١ :
- ٤٤ (وافق المجلس على رفض القانون وارسل لمجلس الاعيان )
- د - قرار رقم (٨) بشأن مشروع القانون المعدل لقانون نقابة اطباء الاسنان لسنة ١٩٦٤ .
- ٤٥ (وافق المجلس على رفض القانون وارسل لمجلس الاعيان )
- هـ - قرار رقم (٢١) بشأن مشروع قانون الماهمين النظاميين لسنة ١٩٦٤ .
- ٤٧ ( تأجل البحث فيه لجلسة قادمة )

## صفحة

- و - قرار رقم (٦) بشأن :
- ١ - القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٤ المعدل لقانون التقاعد المدني .
- ٤٨ ( ووفق عليه معدلا وارسل لمجلس الاعيان )
- ٤٨ (قرر المجلس رفضه وارسل لمجلس الاعيان )
- ٢ - مشروع القانون المعدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٦٣ :
- ٤٨ (قرر المجلس رفضه وارسل لمجلس الاعيان )
- ز - قرار رقم (٧) بشأن مشروع القانون المعدل لقانون قساة الغور الشرقية لسنة ١٩٦٣ .
- ٥١ ( ووفق عليه كماورد من الحكومة وارسل لمجلس الاعيان )
- ح - قرار رقم (٨) بشأن مشروع القانون المعدل القانون التربية والتعليم لسنة ١٩٦٤ .
- ٥٢ ( ووفق عليه معدلا وارسل لمجلس الاعيان )
- ط - قرار رقم (٩) بشأن مشروع قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين لسنة ١٩٦٤ .
- ٥٤ ( ووفق عليه معدلا وارسل لمجلس الاعيان )
- ٦ - تشكيل وفد من اعضاء مجلس النواب للسفر الى الحبشة .
- ٥٨ (تشكل الوفد برئاسة معالي الرئيس .
- ٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .
- ٥٨ ( لم تعين )



## مجلس النواب

○○○○

## مجلس النواب

اجتمع المجلس علنا وينصاب قانوني في الساعة العاشرة صباحاً من يوم الثلاثاء الواقع في ٢٧/١٠/١٩٦٤ برئاسة معالي السيد عاكف الفايز رئيس المجلس وبحضور أمين عام مجلس الأمة الأستاذ هاني خير .

وتغيب باجازه السادة : راشد الفر ، محمد البرغوثي ، احمد محمود حجه ، عفيف بطارسه ، شحاده الطوال ، شاكرا الطعيه .

وتغيب معذرا السادة : - لوفان السعود ، صديقي الجمبري ، يوسف التكروري :

وحضر من الحكومة دولة السيد بهجت الطهوني رئيس الوزراء ووزير الداخلية واصحاب المعالي السادة : - هاشم الجبوري وزير المالية ، سليم اليخيت وزير الاشغال العامة ، بشير الصباغ وزير التربية والتعليم ، امين يونس الحسيني وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ، كامل عي الدين وزير الانشاء والتعمير ، نظام الشرايبي وزير الدفاع والمواصلات ، صلاح ابو زيد وزير الاعلام ، قنري طوقان وزير الخارجية ، محمد نزال العرموطي وزير الداخلية ، احمد اللوزي وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء :

## افتتاح الجلسة

الرئيس : النصاب قانوني ، اعلن افتتاح الجلسة باسم الله الرحمن الرحيم . نبحث الآن في المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم :

## ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

الرئيس : يتلى محضر الجلسة السابقة.

الجميع : نصادق على ما جاء فيه ولعمري الامين العام من تلاوته .

## ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات

الرئيس : تتلى الاجازات والاعتذارات .

( أ )

الامين العام : وردت الاعتذارات التالية : الاعتذار الاول من السيد لوفان السعود .

معالي رئيس مجلس النواب المكرم تحية واحتراما ، وبعد ،

ارجو قبول معذرتي عن حضور جلسة اليوم لاسباب اضطرارية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ، ،

١٩٦٤/١٠/٢٧

نائب السلط  
لوفان السعود

الرئيس : هل يوافق المجلس على قبول معذرتي؟

الجميع : موافقون .

( ب )

الامين العام : وقد قدم النائبان السيدان صديقي الجمبري ويوسف التكروري اعتذاراً مشتركاً انلوه على حضراتكم .

## ٤ - تلاوة الاسئلة والاجوبه

الرئيس : تتلى الاسئلة والاجوبه الواردة عليها

الامين العام : لدينا اليوم سؤال واحد من النائب السيد ابراهيم كريشان وقد ورد الجواب عليه من معالي وزير المواصلات .

انلوا السؤال :-

سؤال رقم (٢)

تاريخ ١٩٦٤/١٠/٧

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

ارجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير المواصلات للاجابه عليه ضمن المدة القانونية : -

١ - لقد عدت الحكومة منذ أشهر الى ترميم ما يقارب ٨٥) موظف وعامل من مستخدمي خط سكة الحديد الحجازي بداعي بلوغهم السن ووجود عجز في موازنة السكة ولم يعرضوا لهويضا عادلا يتناسب مع سني خدماتهم الطويلة ، ومعظم هؤلاء الموظفين والعامل من أهالي لواء معان الذين لاورد لهم سوى ما قد يحصلوا عليه من رواتب وأجور من هذه السكة، وقد جاءت هذه الاجراءات ضربة قاصبه لهؤلاء الموظفين وأفراد عائلاتهم وبقيت الوقت جاءت مجحفه بحقهم وغير عادله لان البعض منهم ما زال في سن يساعد على الاستمرار بالعمل دون وهن ويصعب تعويضه بسبب ما اكتسبه من خبره فنيه طيلة سني خدمته :

٢ - لقد أثارت هذه الاجراءات تدهور هؤلاء الموظفين وكل من يعطى حبل قضيتهم الامر الذي اضطرهم لرفع مذكرة بسطوا فيها شكواهم ورفع ظلاتهم الى راعي الاسرة الأردنية بعد أن حرصوا الامر على الحكومة أكثر من مرة والتمسوا من جلالته

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم عمان  
تمتدح من حضور جلسات اليوم وغدا لمناسبة الزيارة الملكية للواء واقبالوا احتراماً

نائب الخليل  
صديقي الجمبري  
يوسف التكروري

الرئيس : هل يوافق المجلس على قبول معذرتيها؟  
الجميع : موافقون

٣ - تلاوة كتاب ديوان المحاسبة رقم ٥٢٨٢ المتعلق بتقرير ديوان المحاسبة الثالث عشر

الرئيس : يتلى كتاب عطوفة رئيس ديوان المحاسبة حول التقرير السنوي لديوان المحاسبة .  
الامين العام :

الرقم - ج/١٠/٣ - ٥٢٨٢  
التاريخ - ١٩٦٥/١٠/١٤

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم  
امثالاً لحكم المادة (٢١) من قانون ديوان المحاسبة أبحث الى معاليكم - (١٠٠) نسخة من التقرير السنوي الثالث عشر الذي أصدره السيد ديوان من أعماله للمدة الواقعة بين ١٠/١/١٩٦٣ و ٣٠/٩/١٩٦٤ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ، ،  
رئيس ديوان المحاسبة  
محمد عبد المهدي خليفة

السيد الخشيان نائب السلط : معالي الرئيس : بما ان تقرير ديوان المحاسبة يشتمل على امور مهمة اقترح إحالته على اللجنة المالية لدراسته وتقديم توصيات بشأنه .

السيد كريشان نائب معان : انني حل ذلك .  
الرئيس : هل يوافق المجلس على إحالته على اللجنة المالية ؟  
الجميع : موافقون :

النظر بعين العطف لمطالبهم وقد لاقى طلبهم من لدن جلالتهم عطفًا ساميًا بحيث وشحت المذكورة برغبة ملكية وأحيلت لرئاسة الوزراء للنظر بطلبهم بعين العطف والعدالة - وانضافهم وقد مضى مدة على إحالة العريضة ولم تظهر نتيجة الاجراءات التي اتخذتها الحكومة حيال هذا المطالب .

لذا فإني أطالب الحكومة بإيضاح وتبيان ما آلت اليه اجراءاتها في هذا السبيل على ضوء التواصي الملكية لتطمئن هؤلاء الموظفين الذين ما زالوا ينتظرون بفارغ الصبر تجاوب الحكومة مع طلباتهم العادلة .

واقبلوا احترامي .

١٩٦٤/١٠/٦

النائب

إبراهيم كريشان

نائب لسواء معان

وهذا جواب معالي وزير المواصلات

الرقم - ٤٦١٤/١/٣

التاريخ - ١٤/جهادي الآخر / ١٣٨٤

٢١/ تشرين أول / ١٩٦٤

معالي رئيس مجلس النواب الأكرم

أشير الى كتاب معاليكم رقم ٨٧١/٦/١٦/٣ تاريخ ١٢/١٠/١٩٦٤ ومرفقه السؤال رقم (٢) المورخ في ١٠/٧/١٩٦٤ المقدم من النائب السيد إبراهيم كريشان .

لما كان صندوق الخط الحديد الحجازي الاردني يعاني أزمة مالية خانقة بسبب قلة وارداته نتيجة لفائفة المصروفات التي تنقل برأسهته ولوجود الخسائر في ملاك موظفيه من بينهم من تنطبق عليهم الصفات التالية :-

١ - الاشخاص غير اللاتنيين للعمل من الوجهة الصحية أو أن حالتهم الصحية لا تساعدهم على القيام بمهام وظائفهم وكذلك لمن يصدر بحقه قرار من اللجنة الطبية يفيد بعدم لياقته للعمل وأنه عاجز من الاضطلاع بعمله المسند اليه :

٢ - الاشخاص الذين تجاوزت أعمارهم على الستين عاماً أو أكمل أربعين سنة خدمة .

٣ - الاشخاص القاضين وغير اللاتنيين للخدمة .

قامت الحكومة الجليلية - بناء على طلب هذه الوزارة - بتأليف لجان للدراسة أوضاع الخط كان آخرها بموجب كتاب دولة الرئيس رقم ١٣/م/٦٣/٦٤ سكة / ٥٠٩ تاريخ ١٩/١٠/١٩٦٤ :

كان من ضمن توصي اللجنة تسريح الموظفين الذين تنطبق عليهم الصفات المذكورة أعلاه حيث قامت هذه اللجنة بمقابلة هؤلاء الموظفين فرداً فرداً ووضعت قائمة بأسمائهم .

بتاريخ ١٩٦٤/٧/١ قامت هذه الوزارة وبموافقة مجلس الوزراء الموقر وبموجب قراره المتخذين في جلستيه المتعقدتين بتاريخ ١٦/٥/١٩٦٤ و ٦/٦/١٩٦٤ المبلغين لهذه الوزارة بكتفي دولة رئيس الوزراء الألفخم رقم ١١/١/٨ تاريخ ٢٦/٥/١٩٦٤ ورقسم ٥٧٥٠ تاريخ ٩/٦/١٩٦٤ بتسريح (١٠٨) مستخدماً وهم نفس الأشخاص الذين وقع عليهم اختيار اللجان ووضعت قوائم بأسمائهم للتسريح .

جرى تعويض هؤلاء الأشخاص بمعدل راتب شهر عن كل سنة خدمة ابتداء من عام ١٩٤٨ على أن لا تزيد قيمة التعويض عن الثلاثمائة دينار طبقاً لقرارات مجلس الوزراء العالي المتخذة في جلساته

المتعقد بتاريخ ١٩/٦/١٩٦٠ ، ٥/٧/١٩٦١ ، ٩/٩/١٩٦٤ المبلغه لهذه الوزارة بموجب كتب دولة رئيس الوزراء الألفخم ذوات الأرقام ١٨/٧/١٩٦٠ تاريخ ٢٠/٦/١٩٦٠ ورقم ٨/١/٨ تاريخ ٢٦/٨/١٩٦٠ تاريخ ٨/٥/١٩٦١ ورقم ١١/١/٨ تاريخ ٣٠/١١/١٩٦٠ تاريخ ١٦/٦/١٩٦٤ تاريخ ١٨/١/١٩٦١ تاريخ ٢١/٩/١٩٦٤ ورقم ١٢/١/٨ تاريخ ١٨/٨/١٩٦٤ على اعتبار أن جميع الموظفين الذين كانوا يعملون في سكة الحديد قبل عام ١٩٤٨ قبضوا تعويضاتهم عن خدماتهم لغاية العام المذكور من حكومة الانتداب :

أستلم جميع الاشخاص السليين تم تسريحهم ما يتحقق لهم من تعويضات طبقاً لقرارات مجلس الوزراء العالي باستثناء اثني عشر شخصاً لم يراجعوا مديرية الخط لقبض تعويضاتهم لأمر تتعلق بهم :

وبهذه المناسبة أرجو اعلام معاليكم أن عدد الموظفين عام ١٩٤٩ كان (١٦٤) موظفاً وعاملاً وأصبح عددهم في عام ١٩٥٦ (٩٤٤) بزيادة وقدرها (٥٧٥ %) كانت هذه الزيادات في عدد الموظفين والعامل دون سبب مبرر ، أما الآن فقد أصبح عدد الموظفين نتيجة للتسريحات والاستقالات والوفيات وعدم التعيين (٥١٩) موظفاً وعاملاً ، بزيادة (٣٢٠ %) عن العدد الاصيل والذي كان يدير أعمال الخط ضمن امكانياته المحدودة .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام

وزير المواصلات

الخط الحديد الحجازي الاردني

نظام الفرابي

السيد كريشان نائب معان : معالي الرئيس : مع شكري للحكومة على الاجابة وتقديرى لموقفها المالي الحالي الا اني ارجو اعادة النظر بأمر

رفع التعويضات من ثلاثمائة دينار الى خمسمائة دينار على ضوء توصي معالي وزير المواصلات السابق السيد عبد الحميد مرتضى لأن موظفي السكة لم يعرفوا تعاد لهم مطلقاً وهذا المبلغ اعتقد انه زهيباً إذا ما قيس بالخدمات الطويلة التي قضاها موظفو السكة والتي تزيد على أربعين سنة ، ولهذا ارجو من الحكومة اعادة النظر بأمر هؤلاء وانضافهم والنظر بعدالة قضيتهم بعين العدالة والانصاف وأمل ان يجد طلبهم هذا من لدن الحكومة الرشيدة كل عناية واهتمام .

وزير المالية : معالي الرئيس

زميلي معالي وزير المواصلات اعتذر وغير موجود لأن .

الرئيس : موجود .

وزير المالية : استحو لي ان اكلم عن زميلي معالي وزير المواصلات ، على كل حال فقد بحث هذا الموضوع ووصل في الوزارة السابقة التي كان يرأسها دولة السيد بهجت التلهوني ، وبالنظر للظروف المالية السيئة وكثرة المستخدمين في سكة الحديد رأيت الحكومة ان تعطي المستخدمين امتيازاً عن امثالهم ، وذلك بتخصيص مكافأة تصل الى ثلاثمائة دينار بينما تصل لامثالهم ما بين مائتين فقط وقد خرج قسماً منهم في ذلك الزمن واخذوا مكافأتهم ثم عادوا واستخدموا مرة اخرى في سكة الحديد مع انهم منحوا التعويض :

الرئيس : مع انهم منحوا التعويض ؟

وزير المالية : نعم ، حتى انتهت الحكومة الى هذا وطليت ان لا يعاد استخدام اي شخص اخذ مكافأته وخرج :

ان المستخدمين الذين تركوا العمل في سكة الحديد ينقسم الى ثلاثة اقسام :



اولاً : اذا كان عاجزاً صديقاً .

ثانياً : اذا طلب من نفسه التخلي عن العمل .  
ثالثاً : اذا كان قد تجاوز السن القانوني .

وقسماً كبيراً منهم تركوا العمل باختيارهم ورضاهم واخذوا المكافأة المقررة ، واعتقد ان ٩٠٪ اذا لم يكن اكثر كانوا راضين بهذا العمل .

ان الذي يعطيني اقف هذا الموقف كوزير للالة هو شعوري وشعور الاخ النائب الكريم وشعور كل مواطن في هذا البلد الى اننا في مجال التوفير لا في مجال الزيادة .

اشياء تمت وانتهت ، وعلى هذا ارجو اعتبار هذا الموضوع متتهياً عند هذا الحد .

وادارة سكة الحديد الآن في بداية عمل جديد وهي وحدها التي تقرر حاجتها للعمال ، فاذا رأت ان الامر يحتاج الى اخراج احد منهم فسيعامل على نفس الاسلوب ويعطى نفس المكافأة التي حصل عليها غيره .

#### ٥ - مقررات اللجنة القانونية

الرئيس : تلي مقررات اللجنة القانونية وارجو من المترر السيلسلان القضاء التوجه الى المنصه لتلاوتها :

(أ)  
المقرر : قرار رقم (٢)

اجتمعت اللجنة القانونية بنصائها القانوني بتاريخ ١٨/١٠/١٩٦٤ برئاسة معالي السيد سابا العكشة وحضور السادة المقرر سلمان القضاء ، عبد الرحمن خليفة ، فضل الدلقموني ، عبد الباقي جمو ، عيسى عقل ، وزهير مطر .

ونظرت في مشروع القانون المعدل لقانون الكاتب العدل لسنة ٩٦٤ وبعد دراسته وتدقيقه قررت قبوله كما ورد من الحكومة وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .  
اللجنة القانونية

#### ملحوظات حول مشروع القانون المعدل لقانون الكاتب العدل لسنة ١٩٦٤

اقرارات اللجنة القانونية لمجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٢) المؤرخ في : ١٩٦٤/١٠/١٨ .	تعديل الجملة الشريطية الواردة في آخر البند الثاني من الجدول الملحق بالقانون الاصل بجاء عبارة ( من القيمة الزائدة ) التي وردت فيها والاستعاضة عنها بالزيادة التالية ( من كل توقيع ) .	٢٠٠ طس من كل توقيع اذا تجاوزت قيمة الوثيقة المشرقة دائرية لم تتجاوز الخمسين ديناراً . اذا زادت قيمة الوثيقة على الخمسين ديناراً فزيدت حق الزيادة عشرة لانس من كل عشرة دائير او جزء منها .

الرئيس : هل يوافق المجلس على قرار اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

الرئيس : اذن يلى القانون مادة مادة للموافقة عليه .  
( تلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس عليه كما ورد من الملك بقره هذا .  
نصه بالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان المؤرخ : )

مجلس النواب

## الاسباب الموجبة

بناء على ما ظهر من ان تطبيق القرار رقم ( ٢٩ ) الصادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين بتاريخ ١٩٦٣/٩/٤ سيؤدي الى تخفيض رسوم الكتاب العدل بنسبة كبيرة، فقد وجد من الضروري وضع هذا التعديل وخاصة ان تعامل الكتاب العدل قدسار بمقتضاه حتى صدور القرار المذكور :

## مشروع

## قانون معدل لقانون كاتب العدل

رقم ( ) لسنة ١٩٦٤

◆◆◆◆◆

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون كاتب العدل لسنة ١٩٦٤ ) ويقرأ مع القانون رقم (١١) لسنة ١٩٥٢ المشار فيها بلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الجملة الشرطية الواردة في اخر البند الثاني من الجدول الملحق بالقانون الاصلي بحذف عبارة ( من الزيادة ) التي وردت فيها والاستعاضة عنها بالعبارة التالية ( من كل توقيع ) .

(ب)

المقرر : قرار رقم (٤)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩/١٠/١٩٦٤ برئاسة معالي السيد ساه العكشه وحضور السادة المقرر سليمان القضاء ، فضل الدلقموني ، عبد الباقي جمو ، عيسى عقل زهير مطر .

ولظرت بمشروع قانون تسوية ديون المزارعين لسنة ١٩٥٩ ووجدت ان المشروع المذكور غير ذي موضوع بالنسبة لصدور القانون المؤقت رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٤ لقانون تسوية ديون المزارعين وتقرر عدم الموافقة عليه وتوصي المجلس الكريم برفضه .

اما قانون تسوية ديون المزارعين المؤقت رقم (٤٣) لسنة ١٩٦٢ فقد درسته اللجنة وقررت قبوله كما ورد من الحكومة وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

## اللجنة القانونية

مخالفة العضو السيد سليمان القضاء

اخالف رأى الاكثرية المحترمة فيما يتعلق بالفائدة فارى ان تكون الفائدة من تاريخ اقامة الدعوى وليس من تاريخ استحقاق الدين وذلك حفاظاً لمصلحة المدين وتحقيقاً للدين والفوائد المترتبة على كاهله .

مخالفة العضو فضيلة الشيخ عبد الباقي جمو

اخالف رأى الاكثرية المحترمة فيما يتعلق بالفائدة اصلاً واقترح شطب ما ورد في تحديد الفائدة .

المقرر (مداوماً) : وهناك مخالفتان الاولى من المقرر والثانية من فضيلة الشيخ عبد الباقي جمو ، فضيلة الاستاذ جمو يقترح ان لا تكون هناك فوائد اصلاً واقترحي يتعلق بأن هذه الديون منذ استحقاقها تراكم عليها الفوائد وعند تقسيطها تبقى مستمرة حتى أن الدين نفسه يتضاعف اذ عندما تأخذ ٤٪ من كل سنة بعض الديون تقسط على عشرين سنة وتكون في الاول خمسة عشر تصبح خمسة وثلاثين ، ٤٪ تصل الى ١٤٠ ٪ فضيلة الاستاذ يخالف طبعاً بالنسبة لفائدة فأرجو ان يتفضل ويبدى رأيه وأنا سأتكلم بعده :

الرئيس : تفضل يا استاذ جمو .

الاستاذ جمو نائب عمان : معالي الرئيس

مخالفتي بنيت على أساس اولاً شرعي وثانياً واقعي .

أما الشرعي فلا سلام حرم الربى والله لمن المارين ، من اعطى ومن أخذ ومن شهد ، وأما بالنسبة للواقع فنحن اذا حاولنا ان ندرس الاسلام ونفهم الاسلام ونطبق الاسلام نتأكد ونسلم كما يسلم غيرنا بأن النظام الاقتصادي في الاسلام هو خير نظام يحقق العدالة الاجتماعية . وأما بالنسبة للواقع فهناك شواهد كثيرة بأن كثيرين من المربين انزعوا املاك المواطنين بجدي او بدينار او بكييل من الحنطة ، هناك رجل اعطى مواطناً ثمن جدي واحد ، ديناراً واحداً ثم تراكت الديون وأصبح هذا الدينار ثمناً مائة وخمسين دوناً من الاراضي الزراعية وسجن المدين عن باقي الدين . وهكذا استطاع رجل واحد ان ينزع من بني حسن عشرة آلاف دونم فأصبحوا أفقر خلق الله في الاردن وهم اكبر عشائر الاردن . وهكذا الربى يؤدي الى تولد الاحقاد في قلوب المحتاجين عندما يرون ان صاحب المال يسيطر ويتحكم

ويتصرف كما يشاء ، ولذلك أرى ان تنجو هذه الحكومة وهذا المجلس الى منع الفائدة وبخاصة عن ديون المزارعين .

( اصوات : ثني على ذلك )

المقرر : بالنسبة لمخالفتي كان المقروض في هذا القانون عندما وضع ان يخل مشاكل المزارعين ، والحكومة التي وضعت هذا القانون كانت قد ارسلت لجنة الى قبرص حيث اطلعت على الطريقة التي حلت فيها حكومة قبرص مشاكل المزارعين وأتمت بمشروع قانون في الواقع هذا القانون الذي رفضه المجلس كنت اتمنى لو أقر لأن ذلك المشروع فعلاً يحل مشاكل المزارعين . أما هذا القانون فلم يحل مشاكل المزارعين بل بالعكس زاد الديون وعقد الأمور وأصبح الدين الأساسي يتضاعف لأن الفائدة تبدأ من تاريخ استحقاق الدين ، وكثير من المدين ترتبت بدهم المدينين منذ حوالي عشرة او خمسة عشر سنة وهذا القانون يقسط الدين من عشرة الى عشرين سنة حسب قيمة الدين فاذا حسبنا الفائدة على الدين ٤ ٪ من تاريخ الاستحقاق حتى السداد انما فكثيراً لا يبل في أكثر الحالات يتضاعف الدين لهذا اقترح ان يوضع نص في ان تبدأ الفائدة من تاريخ اقامة الدعوى . وان يكون تطبيق هذا المبدأ على القضايا القائمة الآن لأن هناك بعض القضايا لم تفصل ، وعلى القضايا التي أقسطها ما زالت في دور الدفع وبهذا تخفف حسن كاهل المزارع ديون كثيرة وتحل مشكلته فعلاً لا ان تزيد الديون اموالاً أخرى وتزيد من مال المربي ، واقترح ان يوافق المجلس الكريم على ذلك .

السيد العكشه نائب الكرك : جوابي أولاً وقبل كل شيء المقروض مساعدة المقرر ان يدافع عن قرار اللجنة القانونية لأن يقف موقفاً آخر :

المقرر : ألا يخالف أصلاً ؟



السيد العكشه نائب الكرك : هذه الفوائد تربت بمقتضى عقود وقع الاتفاق عليها بين الدائن والمدين وبعد ان تم هذا الاتفاق من الصعب التعرض له لان هذا الاتفاق تم برضا الطرفين . ثانياً : هنالك ارادات سامية كانت تقضي بتأجيل الدين ، وتأجيل الدين كان يتوقف البيع ، ويعني اذا اخذنا رأي المقرر نتعرض لتقسية الارادات السامية من حيث عدم العمل فيها من ناحية تخفيض الفوائد او رفعها ثالثاً : القانون استنفذ اغراضه ، بالاستناد اليه حكمت المحاكم بتسيط هذه الديون وربت الفوائد كذلك ايضاً التعرض للفائدة معناه التعرض لاحكام اكتسبت الدرجة القطعية ، ورضي فيها وقبلها القرية ان وبهذا فان كل ما تفضل به حضرة المقرر لا يرد على ما ورد في القانون .

السيد سحجات نائب الكرك : طالما ان الغاية من القانون تسوية ديون المزارعين لتخلصهم من برأى المرافي فالارادات السامية التي صدرت والقانون الموقت الذي صدر انما صدر تسكيناً للألام الشخص الذي وقع بين برأى المرافي ، الان نحن في مجال تخليص هذا الشخص مع المرافي مع اعطاء المرافي حقه في رأس المال وفي الفوائد التي استحققت خلال عشرين سنة تقريباً ، الدين قديم والمرافي تناول من الربى والفائدة ما يزيد على رأس المال عشرات المرات والان اما ان تقرر ظلم الشخص الذي وقع بين برأى المرافي واما ان تأتي الى الطريق الصحيح فنخلصه ، اسم القانون ( قانون تسوية ديون المزارعين ) لماذا تسوى هذه الديون اذا كنا نسير المرافي على ظلمه . وعلى اتفاقه مع الشخص الذي اتاه محتاجاً فاستغل المرافي حاجته وفرض عليه ما فرض من فائدة وربي ، انا أرد على معالي رئيس اللجنة لاني لم اكن حاضراً في اجتماع اللجنة آنذاك والا لكنت تفاهت . واياه على هذه النقطة ، ولذلك لساني ان المجلس الكريم الآن هو في الحالة التي يستطيع فيها تقرير ما يراه مناسباً

السيد خليله نائب عمان : امام المجلس الكريم قانون مؤلف وليس امام المجلس الكريم مشروع قانون ، هذا القانون المؤقت الذي اصدرته الحكومة منذ سنتين كان محدود العمل به لمدة سنة وقد انتهت هذه السنة وكان هذا القانون قد تضمن بعض الحلول لتسوية الديون بين المزارعين وبين المربين ولجأوا للمحاكم طبقاً لهذا القانون ولم يعد امامنا اي قانون واذا كان الزملاء وجهة نظر جديدة فينبغي على الحكومة الرشيدة ان تعمل قانوناً آخر يفسح حولا افضل من الحلول التي قدمها القانون المؤقت الحالي ، نحن الآن لا نستطيع ان نبحث ياسيدي لاني في القواعد ولا غيرها لأن القانون قانون نفذ وانتهى أمره ، اذا كنا نريد قانوناً افضل فينبغي عمل قانون جديد

وزير المالية : معالي الرئيس

اعتقد ان ما اوردته معالي الاخ عبد الرحمن باشا وارد وفي الحقيقة ان معالي وزير الزراعة الآن متنيب عن المملكة ارجو اعطاء فرصة اخرى لمناقشة هذا القانون من قبل الحكومة وعند ذلك يكون ايضاً معالي وزير الزراعة قد عاد فأطلب تأجيله فقط الى جلسة أخرى .

السيد العوران نائب الطفيلة : مع تأييدي التام للرأي الذي تفضل به معالي عبد الرحمن باشا خليفة ومعالي وزير المالية الا انني باسم المجلس ارجو من حضرات اعضاء اللجنة القانونية البرلمانية ان تسي جاهدة لتسوية مشاكلها في اجناعاتها عند مدرسة مشاريع القوانين الحالية اليها من لدن هذا المجلس ولا يفوت الجميع بأن مناقشة اليوم في هذا القانون بالذات قد انحصرت في اعضاء اللجنة بالذات بما يدل دلالة كلية على ان اللجنة ينقصها الانسجام التام .

— خبطة —

الرئيس : الحكومة طلبت ان يؤجل البحث في هذا الموضوع حتى تدرسه فنحن نؤجلة الى الجلسة المقبلة .

يا استاذ جمو هذا قانون مهم جداً فأنا ارجو جميع اعضاء المجلس ان يدرسوا هذا القانون دراسة صحيحة وافية ونعطي مهلة للحكومة لدراسته وفي الجلسة المقبلة كل نائب من الاخوان يسدي رأيه ونقر القانون بشكله الصحيح لذلك انتهى البحث في هذا الموضوع .

الاستاذ جمو نائب عمان : نحن لوافق على تأجيل البحث او البحث او النظر في هذا الموضوع انما ما تفضل به الزميل المحترم اظن انه غير وارد على الاطلاق .

الرئيس : هذا صحيح .

الاستاذ جمو نائب عمان : من المفروض باعضاء اللجنة او اعضاء المجلس الا يكونوا مختلفين في رأيهم ، فنحن سجلنا مخالفتنا وناقشنا هذه المخالفات وما تكلم من اعضاء المجلس تكلم تأييداً لرأيه او تأييداً لمخالفته ، الأخ المحترم اذا اراد ان يكون اعضاء اللجنة امعات فهذا لا يجوز .

المقرر : انا اؤيد ما تفضل به الاستاذ جمو .

الرئيس : انتهى البحث ، هل يوافق المجلس على تأجيل البحث بهذا القرار ؟

الجميع : موافقون .

(ج)

المقرر : قرار رقم (٥)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩/١٠/١٩٦٤ برئاسة

معالي السيد سابا المكشوح وحضور السادة المقرر سامان الفضاة ، عبد الباقي جمو ، فضل الدلقموني ، عيسى عقل ، زهير مطر .

ونظرت في القانون المؤقت رقم (٤٨) لسنة ١٩٦٢ قانون الخدمة المدنية المعدل ، وبعد دراسته ودراسة قرار اللجنة المالية رقم (١٨) المؤرخ في ١٩٦٣/٤/٢ رأيت اللجنة عدم الرجوع عن قرار اللجنة السابق ، وتقرر عدم الموافقة على هذا القانون وتوصي المجلس الكريم برفضه .

اللجنة القانونية

رئيس الوزراء ووزير العدلية : ان الحكومة تؤيد رأي اللجنة القانونية وتطلب رد القانون .

— تصديق —

الرئيس : هل يوافق المجلس على قرار اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون .

الرئيس : اذن هل يوافق المجلس على رفض هذا القانون ؟

الجميع : موافقون .

( وهذا نص القانون بالصيغة التي رفضه لها المجلس وكما سيرفع الى مجلس الاعيان الموقر مرفوضاً ) .

الاسباب الموجبة

بما ان المادة (٨٠) من نظام الموظفين رقم (١) لسنة ١٩٥٨ قد حظرت على الموظفين الانهاء الى اي حزب من الاحزاب السياسية او التشيع لها . وبما ان المادة (٨١) منه قد اوجبت على الموظفين ان يقسموا بيميناً بالاخلاص للملك والدستور وبالحفاظة على القوانين والانظمة وبالقيام بواجباتهم بشرف وامانة واخلاص .

وبما ان اتباع طريق الاجراءات التأديبية المعتادة في حالة توافر الدلائل على قيام الموظف بنشاط يضر سلامة الدولة وأمنها للخطر ، لا يفي بضرورة هذه الحالة فقد وجد من الضروري وضع هذا القانون المؤقت لمعالجة هذه الحالة .

#### قانون مؤقت رقم (٤٨) لسنة ١٩٦٢ قانون الخدمة المدنية المعدل

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون الخدمة المدنية المعدل لسنة ١٩٦٢ ) ويقرأ مع القانون المؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٦١ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل اليه من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تضاف الى القانون الاصيل المادة الجديدة التالية بعد المادة (٢٧) مباشرة ويعد رقم المواد التي تليها بحيث تصبح ( ٢٩ و ٣٠ و ٣١ ) بدلا من ( ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ ) .

#### المادة ٢٨

١ - استثناء لما جاء في احكام المواد ( ٢٢ - ٢٧ ) من هذا القانون لرئيس الوزراء في حالة توافر دلائل معقولة بان الموظف يقوم بنشاط يعرض بشكل مباشر أمن وسلامة الدولة للخطر ان يشكل لجنة خاصة لتقديم المشورة الى مجلس الوزراء حول الاجراءات الواجب اتخاذها بحق ذلك الموظف وان ينظم الاصول التي يترتب على اللجنة اتباعها في تلك الحالة .

ب - يعرض قرار اللجنة على مجلس الوزراء الذي يجوز له في حالئذ فتابعه بالأدلة والقرائن ان يصدر قراره اما ب عزل الموظف او نقله او

تخفيض درجته او اي اجراء آخر يراه عادلا ويكون قراره قطعياً غير قابل للطعن على ان يقترن بحق موظفي الدرجة السادسة فما فوق بالارادة السامية .

( د )

المقرر :

#### قرار رقم ( ٨ )

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ٦٣/١١/٢٤ برئاسة عالي السيد سابا العكشه وبحضور السادة المقرر : سلمان القضاة والاعضاء صلاح السحيات ، مفلح العوجان ، ايوب مسلم ونخالد الحاج حسن .

ونظرت في مشروع قانون نقابة اطباء الاسنان المعدل لسنة ١٩٦٣ الخال عليها وبعد دراسته وتدقيقه قررت عدم قبوله للاسباب التالية ، وتوصي المجلس الكريم برفضه .

١ - لأن هذا المشروع يحرم الممارسين من حقوقهم المكتسبة والتي اقرها القانون الاصيل بالاضافة الى ان المشروع ينقض نفسه ويناقض القانون الاصيل عندما يميز انتداب ممثل للممارسين ويحرمهم من عضوية النقابة ، كما ان القانون الاصيل قد جمعد عدد الممارسين لان المادة السابعة فقره (٥) من القانون المعدل رقم ١٨ لسنة ١٩٦٠ قد حصر الممارسين في الذين اجيزوا عند صدور ذلك القانون وبالتالي فان المخاوف بطغيان عدد المزاويلين على عدد الخريجين الوارد في الاسباب الموجبة لهذا المشروع غير واردة .

٢ - اما بالنسبة الى لجنة الانتعاب فان المشروع يجعل منها سلطة محل عمل القضاء وهذا مالا تقره اللجنة .  
اللجنة القانونية

الرئيس : هل يوافق المجلس على قرار اللجنة ؟  
الجميع : موافقون .  
الرئيس : هل يوافق المجلس على رفض هذا المشروع ؟  
الجميع : موافقون .  
( وهذا نص المشروع بالصيغة التي رفضه فيها المجلس وكما سيرفع الى مجلس الاعيان الموقر مرفوضا )

#### الاسباب الموجبة

ان التجارب التي مرت بها نقابة اطباء الاسنان ، وضرورة التفريق بين مزاويل طب الاسنان بموجب شهادة معطاة من اطباء الاسنان ، والاطباء المتخرجين من جامعات معترف بها ، وحتى لا يطغى عدد المزاويلين على عدد خريجي الجامعات في مجلس النقابة والمصلحة العامة ، ابرزت الحاجة الماسة لاجراء التعديل المقترح لقانون النقابة الاصيل .

#### مشروع

### قانون نقابة اطباء الاسنان المعدل

رقم ( ) لسنة ١٩٦٣

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون نقابة اطباء الاسنان المعدل لسنة ١٩٦٣ ) ويقرأ مع القانون رقم ( ١١ ) لسنة ١٩٥٦ ، المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل والتعديلات التي طرأت عليه كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية :

المادة ٢ - يستعاض بعبارة الانتعاب والخلافات « عن العبارة الواردة كمنون الفصل الثالث من القانون الاصيل المادة ٣٠ - أ - تعدل المواد ( ١٨ ) و ( ١٩ ) و ( ٢٢ ) من القانون الاصيل باضافة كلمة « والخلافات » بعد عبارة « لجنة الانتعاب » حيثما وردت بالمواد المذكورة :

ب - تعدل المادة ( ١٨ ) من القانون الاصيل باضافة الفقرة ( ٢ ) التالية اليها بعد الفقرة ( ١ ) مباشرة واعادة ترقيم الفقرة ( ٢ ) الحالية منها برقم ( ٣ ) :  
« ٢ - تفصل لجنة الانتعاب والخلافات في اي خلاف يتعلق بالناحية الفنية ينشأ بين عضو النقابة والمريض او القائم على امره .

المادة ٣ - تعدل المادة ( ٢٨ ) من القانون الاصيل على الوجه التالي :  
أ - بحدف عبارة « والمادونين » بممارسة طب الاسنان الواردة في الفقرة ( ١ ) منها :  
ب - بالاستعاضة عن عبارة « وتسجلا في الجدول » الواردة في الفقرة ( ٣ ) منها بعبارة « وفي تعاطي المهنة »  
ج - باضافة الفقرة ( ٤ ) التالية اليها :  
« ٤ - يدعو النقيب بعد اسبوعين من انتخابه ، جميع المادونين بممارسة طب الاسنان لانتخاب



عضو واحد منهم لتمثيلهم لدى مجلس النقابة ، في الامور المتعلقة بهم وحسب تقدير النقابة .

المادة ٥ - يلغى ما جاء في المادة (٣٠) من القانون الاصلي حسبما عدلت بالمادة (٤) من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٦٠ ويستعاض عنه بما يلي : -

المادة ٣٠ - ينتخب النقيب اولاً ، ثم الاعضاء ويشترط في النقيب ان يكون اردنيا مارس مهنة طب الاستان مدة لا تقل عن ثماني سنوات وان لا يكون وزيراً او موظفاً حكومياً وكذلك العضو على ان يكون مارس المهنة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

( ٨ )

المقرر : وهذا القرار مؤجل من الدورة السابقة ايضاً .

قرار رقم (٢١)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٤/٢/٨ برئاسة معالي السيد سابا العكشه وحضور السادة المقرر سليمان القضاة سليم البخت ، عبد الباقي جمو ، مفلح عوجان ، صلاح بصيات ، عبد الرحمن خليفه ، أيوب مسلم : ولظرت في مشروع قانون الحامين النظاميين لسنة ١٩٦٤ وبعد دراسته ومناقشته في عدة جلسات متتالية قررت قبوله بالصيغة الجديدة المرفقة وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها :

اللجنة القانونية

هذا المشروع في الواقع درسته اللجنة في عدة مراحل في الدورة السابقة ، الا انه هناك نقطة استعشرت بها بعض الزملاء قبل ان تدخل بالموضوع حتى لا يقول وحيد بك ان هناك تحولات ، اذا

رأى المجلس لزوماً لذلك ، وهي تتعلق بالمادة السابعة والثلاثين الفقرة - أ - تقول على كل شركة مساهمة عامة او اجنبية تتعاطى اعمالها ان تعين وكيلاً عاماً لها من الحامين ، في اقتراح بشطب كلمة عامه وابقاء ( شركة مساهمة ) واظن معالي رئيس اللجنة والنائب وابو طارق ...

رئيس الوزراء ووزير العدلية : ان الشركات المساهمة نوعان ، مساهمة خاصة ومساهمة عامة ، فالمساهمة الخاصة قد تكون بين افراد معدودين لا يتجاوز عددهم من العشرين الى الخمسين وقد تكون بين عائلات ، لذلك انا اعتقد ببقاء ( شركة مساهمة عامة ) :

هذا من جهة ومن جهة ثانية فالقانون مؤلف من مائة مادة نرجو المجلس الكريم تأجيله لدراسته والتضمن فيه .

الرئيس : هل يوافق المجلس على تأجيل البحث بهذا القانون ؟

الجميع : موافقون :

( و )

المقرر :

قرار رقم (٦)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٤/١٠/٢٤ برئاسة معالي السيد سابا العكشه وحضور السادة المقرر سليمان القضاة والاعضاء الشيخ عبد الباقي جمو ، زهير مطر ، صلاح السحجات ، فضل الدلقموني ، اميل صافيه ، عبد الرحمن خليفه .

ونظرت في القانونين التاليين وقررت ما يلي : -

١ - القانون الموقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٤ (قانون معدل لقانون التقاعد المدني) وبعد دراسته قررت - بالتشاور مع الحكومة - صياغته من جديد بالنص التالي : -

## قانون موقت معدل لقانون التقاعد المدني

رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٤

٠٠٠٠٠٠

المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت (القانون المعدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٦٤) ويقرأ مع قانون التقاعد المدني رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ ١٩٦٤/١٠/١ .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢٢) من القانون الاصلي باعتبار ما جاء فيها بقرة (أ) واضافة الفقرة التالية اليها : -

ب - على الرغم مما ورد في أي قانون او نظام آخر لا يجوز الجمع بين راتب التقاعد الذي يتقاضاه اى شخص مدنياً كان أم عسكرياً عن خدمته في الحكومة الاردنية وبين راتب اية وظيفة في هذه الحكومة او في أي مجلس او سلطة او مؤسسة رسمية او بلدية او دائرة أو قاف أو أية هيئة رسمية اخرى تابعة لها . وتشمل كلمة (موظف) لاغراض هذه الفقرة المستخدم سواء كان براتب مقطوع او لقاء عائدات او بالأجره اليومية .

ولا يعتبر ما يتقاضاه اعضاء مجلسي النواب والأعيان راتب وظيفة بالمعنى المقصود في هذه الفقرة :

٢ - مشروع قانون معدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٦٣ ، تقرر اللجنة عدم قبوله لورود ما تضمنته في القانون الموقت ، وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

مخالفة العضو الشيخ عبد الباقي جمو

مع اجترائي لرأى الاكثريه فاني اختلف على أن يكون النص مطلقاً ، واقترح تعديل الراتب التقاعدي بحيث يتمكن المواطن المتقاعد براتب ضئيل من الحصول على عمل لا يزيد مجموع الراتبين على خمسة وعشرين ديناراً .

هذا طبعاً تم بالتشاور مع الحكومة وفي نقطة هناك، حتى لا يصير مجال للتفسير، طبعاً الحكومة لا تريد أن تجمع بين راتبين، حتى يتيح العمل للناس أن يشتغلوا ويعملوا، أنا برأي أن نضع بعد عبارة (وتشمل كلمة (موظف) لاغراض هذه الفقرة - رئيس البلدية او المستخدم -) لأن هناك تفسيراً من لجنة تفسير القوانين أن رئيس البلدية لا يعتبر موظف بلدية، على هذا نكون قد وقتنا النهاية التي قصدها المشرع، إذا لا يوجد لدى المجلس الكريم أي مانع، رئيس البلدية لا يعتبر موظف بلدية، حتى لا تقع باسكال تقول: لاغراض هذه الفقرة، رئيس البلدية... الخ.

وزير المالية: معالي الرئيس،

ليس لدى الحكومة مانعاً من قبول هذا التعديل؟ ما دام أن هناك قرار من لجنة تفسير القوانين بأن رئيس البلدية لا تشمله مثل هذه المادة وكان قصد الحكومة أن تشمل: رئيس البلدية والموظفين في البلديات لذلك لا مانع لدى الحكومة من هذا التعديل.

الرئيس: هل يوافق المجلس على هذا التعديل؟

الجميع: موافقون

الرئيس: إذن أصبحت الفقرة بمعدل تعديلها هكذا (وتشمل كلمة - موظف - لاغراض هذه الفقرة رئيس البلدية او المستخدم...).

#### الاسباب الموجبة

إن السبب الداعي للتعديل موضوع البحث هو الحيلولة دون استيفاء راتبين في آن واحد من أموال الدولة. إن الأموال التي تنفق على المؤسسات العامة في الحقيقة أموال الدولة والمعدلة تقضي المساواة بين موظفي الحكومة وموظفي المؤسسات العامة من حيث عدم الجمع بين راتب التقاعد وراتب الخدمة في المؤسسة العامة ومن هؤلاء من يعين في المؤسسة العامة براتب ورتبة وزير وعلاوات أخرى فلا يصح أن يتناول بالإضافة إلى راتبه راتب التقاعد الذي يكون راتباً ضيقاً في أكثر الأحيان خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار وضعنا المالي. من أجل ذلك وضع هذا القانون لمعالجة هذه الناحية المالية المهمة.

السيد عريقات نائب القدس: هل لي أن أسأل أعضاء المجلس الكريم ما هو مصير أولئك الأشخاص الذين يتقاضون راتب تقاعد أكثر من اثني عشر أو خمسة عشر ديناراً؟

السيد حماد نائب أربد: أنا أؤيد فضيلة الأستاذ جمو في مخالفته.

السيد عريقات نائب القدس: قلت سابقاً ما رأي أعضاء المجلس الكريم في أولئك الأشخاص الذين لا يتقاضون راتباً ضيقاً؟

وإني أؤيد مخالفة الأستاذ جمو.

الرئيس: أولاً، تقترح على مخالفة الأستاذ جمو، من يوافق على مخالفة السقي إبداءها الأستاذ جمو على قرار اللجنة؟

(لم يوافق المجلس عليها)

الرئيس: إذن أضع القانون المؤقت رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٤ قانون معدل لقانون التقاعد المدني بالصيغة التي اقترحتها اللجنة مع التعديل المقترح بالرأى فهل يوافق المجلس عليه؟

(فوافق المجلس عليه)

(وهذا نص القانون بالصيغة التي وافق عليها المجلس وكما سيرفع إلى مجلس الأعيان الموقر)

قانون ( ) لسنة ١٩٦٤

## قانون معدل لقانون التقاعد المدني

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( القانون المعدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٦٤ ) ويقرأ مع قانون التقاعد المدني رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ ١٩٦٤/١٠/١.

المادة ٢ - تعدل المادة (٢٢) من القانون الأصلي باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) وإضافة الفقرة (ب) التالية البيا:

ب - على الرغم مما ورد في أي قانون أو نظام آخر لا يجوز للجميع بين راتب التقاعد الذي يتقاضاه أي شخص مادياً « كسان أم عسكرياً » عن خدمته في الحكومة الأردنية وبين راتب إية وظيفة في هذه الحكومة أو في أي مجلس أو سلطة أو مؤسسة رسمية أو بلدية أو دائرة أو قاف أو إية هيئة رسمية أخرى تابعة لها. وتشمل كلمة (موظف) لاغراض هذه الفقرة رئيس البلدية والمستخدم سواء كان براتب مقطوع أو لقاء عائدات أو بالأجرة اليومية.

ولا يعتبر ما يتقاضاه أعضاء مجلس النواب والأعيان راتب وظيفة بالمعنى المقصود في هذه الفقرة.

الرئيس: وهناك مشروع قانون معدل لقانون التقاعد المدني أوصت اللجنة بعدم قبوله أو ورود ما تضمنته بالقانون المؤقت الذي أجازه المجلس قبل قليل فهل يوافق المجلس على رفض هذا المشروع؟	الجميع: موافقون. (وهذا نص المشروع بالصيغة التي رفضه فيها المجلس وكما سيرفع مرفوضاً إلى مجلس الأعيان الموقر).
--	---

#### الاسباب الموجبة

إن السبب الداعي للتعديل موضوع البحث هو الحيلولة دون استيفاء راتبين في آن واحد من أموال الدولة. إن الأموال التي تنفق على المؤسسات العامة في الحقيقة أموال الدولة والمعدلة تقضي المساواة بين موظفي الحكومة وموظفي المؤسسات العامة من حيث عدم الجمع بين راتبين وواقع الحال أن المتقاعدين الذين يعينون في المؤسسات العامة يتقاضون راتبين راتب التقاعد وراتب الخدمة في المؤسسة العامة ومن هؤلاء من يعين في المؤسسة العامة براتب ورتبة وزير وعلاوات أخرى فلا يصح أن يتناول بالإضافة إلى راتبه راتب التقاعد الذي يكون راتباً ضيقاً في أكثر الأحيان خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار وضعنا المالي. من أجل ذلك وضع هذا المشروع لمعالجة هذه الناحية المالية المهمة.

هكذا عند الأصل



## مشروع

## قانون معدل لقانون التقاعد المدني

رقم ( ) لسنة ١٩٦٣

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( القانون المعدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٦٣ ) ويقرأ مع قانون التقاعد المدني رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢٢) من القانون الاصيل باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) وازضافة الفقرة (ب) التالية اليها : -  
ب- بالرغم مما ورد في اي قانون او نظام آخر لا يجوز الجمع بين راتب التقاعد الذي يتقاضاه الموظف عن خدمته في الحكومة الاردنية وبين راتب اية وظيفة كانت في هذه الحكومة او في اي مجلس او سلطة او مؤسسة او اية هيئة رسمية اخرى تابعة لها وتشمل كلمة (موظف) لأغراض هذه الفقرة المستخدم سواء كان براتب مقطوع او بالاجرة اليومية . ولا يعتبر ما يتقاضاه اعضاء مجلتي النواب والاعيان راتب وظيفة بالمعنى المقصود فيها .

( ز )

الرئيس : هل يوافق المجلس على قرار اللجنة القانونية ؟

قرار رقم (٧)

الجميع : موافقون .

الرئيس : اذن يتلى القانون بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة للموافقة عليه .

قتلاه المقرر ووافق المجلس عليه كما ورد من الحكومة وهذا نصه بالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان المقرر .

المقرر : اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٠/٢٤/١٩٦٤ برئاسة معالي السيد سابا العكشة وحضور السادة فضل الدلقموني، اميل صافية، عبد الباقي جمو، زهير مطر، صلاح السحيات، عبد الرحمن خليفة :

ولظرت في مشروع قانون قناة الغور الشرقية المعدل لسنة ١٩٦٣ وبعد دراسته وتدقيقه قررت قبوله كما ورد من الحكومة وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

الاسباب الموجبة

يوجد ديون متحققة للسلطة كائمان مياه وامان اراضي ولققات اخرى يعمل تحصيلها وذلك لعدم وجود نص في قانون سلطة قناة الغور الشرقية وفي هذه الحالة يمكن تطبيق احكام قانون تحصيل الاموال الاميرية ولكي تتمكن السلطة من تطبيقه وضع هذا التعديل .

## مشروع

## قانون قناة الغور الشرقية المعدل

رقم ( ) لسنة ١٩٦٤

○○○○○

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون قناة الغور الشرقية المعدل لسنة ١٩٦٤ ) ويقرأ مع القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٦٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١٢) من القانون الاصيل باضافة الفقرة التالية اليها : -  
د - تحصل جميع اموال السلطة والرسوم والنفقات والذمم والديون المتحققة لها بموجب هذا القانون وفقا لقانون تحصيل الاموال الاميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ او اي قانون آخر يحل محله .

( ح )

المقرر :

قرار رقم (٨)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٠/٢٤/١٩٦٤ برئاسة معالي السيد سابا العكشة وحضور السادة سليمان القضاة والاعضاء اميل صافية، فضل الدلقموني، عبد الباقي جمو، زهير مطر، صلاح السحيات، عبد الرحمن خليفة :

ولظرت في مشروع قانون معدل لقانون التربية والتعليم لسنة ١٩٦٤ وقررت قبوله كما ورد من الحكومة مع حذف المادة الثانية منه واعادة ترقيم المواد التي تليها وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

هكذا عند الاصل

انقضى قرار اللجنة القانونية رقم (٨)  
المؤرخ في ١٠/٢٤/١٩٦٤

الاجراءات اللجنة القانونية مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة بالمعنى الآن
تعديل المادة (٢) من القانون الاصل بـ "تعطيل عبارة (الشهادة الاحصائية) الواردة في المواد الاحصائية منها عبارة (الشهادة الاحصائية) "	تعديل المادة (٤) من القانون الاصل بـ "تعطيل عبارة (الشهادة الاحصائية) الواردة في المواد الاحصائية منها عبارة (الشهادة الاحصائية) "	تعطيل عبارة (الشهادة الاحصائية) الواردة في المواد الاحصائية منها عبارة (الشهادة الاحصائية) "
تعديل المادة (٤) من القانون الاصل بـ "تعطيل عبارة (الشهادة الاحصائية) الواردة في المواد الاحصائية منها عبارة (الشهادة الاحصائية) "	تعديل المادة (٤) من القانون الاصل بـ "تعطيل عبارة (الشهادة الاحصائية) الواردة في المواد الاحصائية منها عبارة (الشهادة الاحصائية) "	تعطيل المادة (٤) من القانون الاصل بـ "تعطيل عبارة (الشهادة الاحصائية) الواردة في المواد الاحصائية منها عبارة (الشهادة الاحصائية) "
تعديل المادة (٣٦) من القانون الاصل بـ "تعطيل عبارة (الشهادة الاحصائية) الواردة في المواد الاحصائية منها عبارة (الشهادة الاحصائية) "	تعديل المادة (٣٦) من القانون الاصل بـ "تعطيل عبارة (الشهادة الاحصائية) الواردة في المواد الاحصائية منها عبارة (الشهادة الاحصائية) "	تعطيل المادة (٣٦) من القانون الاصل بـ "تعطيل عبارة (الشهادة الاحصائية) الواردة في المواد الاحصائية منها عبارة (الشهادة الاحصائية) "

١ - رئيس وسنة اعطاء يكون كل واحد منهم  
دون غيره متخصصا في مهنة من المباحث التالية :-  
الادب  
العلوم  
الصناعة  
الزراعة  
التجارة  
التربية  
علم النفس

وزير التربية والتعليم : لا مانع من شطب  
الفقره الا انني اشعر باننا سنعود لها مرة اخرى على  
ضوء الميثاق الثقافي الذي عقده والذي حدد مدة  
الالزام والذي سيعرب عليه فيما بعد تسمية الشهادة  
وهذا حدث ووفق عليه من قبل الحكومة الاردنية :  
المقرر : اذن نقيها .

وزير التربية والتعليم : اذا اردتم ، الى ان يحدث  
ذلك نتقدم بمشروع تعديل مرة اخرى .

السيد خليفه نائب عمان : صيغة الالزام تلحق  
التعليم ولا تلحق بالشهادة ، هناك تعليم الزامي ولكن  
ليس هناك شهادة الزامية ولذلك اعتقد .

وزير التربية والتعليم : طيب .  
الرئيس : اذن هل يوافق المجلس على قرار  
اللجنة ؟  
الجميع : موافقون .  
الرئيس : ينال القانون مادة مادة بالصيغة التي  
اقترحتها اللجنة للموافقة عليه .

(فغلا المقرر مادة مادة كما ورد من الحكومة  
مع التعديل التي اقترتها اللجنة وهذا نصه بالصيغة التي  
سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر .)

### الاشباب الموجهة

وضع هذا التعديل لاستكمال بعض النواقص في القانون الاصل كما جاء في المادة (٣) من التعديل ،  
ولتصويب الوضع الراهن في جهاز وزارة التربية والتعليم كما جاء في المادتين (٤ و٢) منه .

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٦٤

### قانون معدل لقانون التربية والتعليم

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون التربية والتعليم لسنة ١٩٦٤ ) ويقرأ مع القانون رقم (١٦)  
لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصل كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ العمل  
بالقانون الاصل :

المادة ٢ - تعديل المادة (٤) من القانون الاصل باضافة كلمة ( واجتاهيا ) بعد كلمة ( وعقليا ) الواردة في  
الفقرة (٤) منها .

المادة ٣ - تعديل المادة (٣٦) من القانون الاصل بشطب عبارة ( علم النفس ) الواردة في الفقرة (١) منها  
واضافة عبارة ( علم النفس ) بعد كلمة ( التربية ) الواردة فيها :

( ط )

قرار رقم (٩)

المقرر :

اجتمعت اللجنة القانونية بنصائها القانوني بتاريخ ١٠/٢٤/١٩٦٤ ونظرت في مشروع قانون الكلاء  
والوسطاء التجاريين لسنة ١٩٦٤ .



وبعد دراسته وتدقيقه قررت قبوله كما ورد من الحكومة مع ادخال التعديلات التالية عليه وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

- ١ - في المادة الثانية تستبدل عبارة ( المبحوث عنها ) الواردة في الفقرتين (أ) و (ب) بكلمة (الواردة) :
- ٢ - في المادة السابعة تحذف من آخرها عبارة ( الا انه يجوز . . . الخ ) .
- ٣ - في المادة (١٢) تحذف عبارة ( الموقت رقم ٣٣ لسنة ٦٢ ) الواردة بعد عبارة ( قانون الشركات ) :
- ٤ - في المادة (١٩) تحذف عبارة ( ووزراء ) وتستبدل بعبارة ( ووزراء العدلية و ) .

اللجنة القانونية

الرئيس : هل يوافق المجلس على قرار اللجنة ؟  
الجميع : موافقون  
الرئيس : ينال المشروع مادة كما ورد من  
لحكومة مع تعديلات اللجنة للموافقة عليه .

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٦٤

## قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين لسنة ١٩٦٤ ) ويعمل به بعد مرسوم  
على نشره في الجريدة الرسمية :

المادة ١ - أ - يقصد بعبارة « الوكيل التجاري » الواردة في هذا القانون :  
الوكيل بالعمولة .

الوكيل الموزع لحسابه الخاص :

الوكيل الموزع لحساب شركة اجنبية او لحساب تاجر له مركز رئيسي خارج المملكة :  
الوكلاء الآخرون الذين يتعاملون اعمالاً مماثلة :

ب - يقصد بعبارة « الوسيط التجاري » الواردة في هذا القانون كل من يتعامل مهنة التوسط في  
اجراء العقود التجارية بين طرفين دون ان يلحق به شيء من تبعاتها :

ج - تعني كلمة « المملكة » المملكة الاردنية الهاشمية :

د - تعني كلمة « الوزير » وزير الاقتصاد الوطني .

هـ - تعني كلمة « الوزارة » وزارة الاقتصاد الوطني :

المادة ٣ - ينحصر نشاط مهنة الوكالة او الوساطة التجارية بالاشخاص المسجلين في السجل الخاص لدى  
الوزارة حسب احكام هذا القانون . ولا يشمل ذلك من يتعامل مهنة وكالة او وساطة التصدير .

المادة ٤ - يجب ان تتوفر في الوكيل او الوسيط الشروط التالية :

أ - اذا كان شخصاً طبيعياً - ان يكون اردني الجنسية ولا يقل عمره عن عشرين سنة ويقم  
فعلاً في المملكة وله محل تجاري فيها وان يكون مسجلاً في إحدى غرف التجاره او  
الصناعة .

ب - اذا كان شركة تجارية عادية :

١ - ان تكون اكثريّة الشركاء فيها من الجنسية الاردنية واكثريّة المديرين من الاردنيين  
الذين لهم حق الادارة والتوقيع بصورة لا تقل عن حق الادارة والتوقيع الممنوح لأي  
من المديرين الآخرين .

٢ - ان تكون الشركة مؤسسة في المملكة ومركزها الرئيسي فيها .

ج - اذا كانت شركة مساهمة :

١ - ان تكون من الشركات المساهمة المؤسسة في المملكة :

٢ - وان تكون اكثريّة اعضاء مجلس ادارتها من الأردنيين :

٣ - وان لا تقل نسبة مساهمة الاردنيين في رأسمالها عن ٦٠٪ .

المادة ٥ - على كل من يرغب في ممارسة مهنة الوكالة او الوساطة التجارية وتوفر فيه الشروط المنصوص  
عليها في المادة الرابعة من هذا القانون ان يتقدم الى الوزارة بطلب على نسختين يتضمن المعلومات التالية :

أ - اسمه وعمره وجنسيته وعنوانه التجاري ومحل اقامته .

ب - اذا كان وكيلاً لشركة او وكيلاً لتاجر له مركز رئيسي خارج المملكة يذكر اسم الشركة  
الموكلة ومركزها الرئيسي وعنوانها التجاري والبلد الذي تأسست فيه او اسم التاجر الموكل  
وجنسيته وعنوانه التجاري ومحل اقامته .

ويجب ان يرفق بالطلب في هذه الحالة :

١ - صورة عقد الوكالة يصدق الوكيل نفسه على مطابقتها للاصل امام الموظف المختص  
في الوزارة .

٢ - ترجمة لهذه الصورة الى اللغة العربية مصدقة رسمياً لدى الجهات المختصة .

ج - أية معلومات اخرى قد تطلبها الوزارة .

المادة ٦ - يصدر الوزير قراره بشأن الطلب خلال شهرين من تاريخ تقديمه .

المادة ٧ - يشترط في طالب التسجيل اذا كان وكيلاً لشركة او شركات معينة ان يكون مرتبطاً مباشرة  
بالشركة الموكلة .

المادة ٨ - يسجل الموظف المختص في الوزارة محتويات الطلب في السجل الخاص ويحفظ بنسخة منه مع  
الاوراق الثبوتية الاخرى ويعيد الى صاحب الملائمة [النسخة الثانية بعد التصديق على انها مطابقة]  
للاصل ويستوفى رسم تسجيل بموجب الانظمة الصادرة بمقتضى هذا القانون :

هكذا في الأصل

المادة ٩ - على الوكيل ان يقدم بطلب تسجيل كل اضافة او تعديل او تبديل يتعلق بالمعاملات الواردة في الطلب أو عقد الوكالة أو الارتباطات المنصوص عليها في المواد (٧ و ٤ و ٥) وذلك خلال شهرين من تاريخ حصول الاضافة او التعديل او التبديل وتعملي الوزارة اشعاراً بذلك دون استيفاء أي رسم . ويصدر الوزير قراره خلال شهرين من تاريخ تقديم الطلب .

المادة ١٠ - لا يجوز لاية شركة او شخص ان يمارس مهنة الوكالة او الوساطة التجارية أو يدعي كونه وكيلًا لاحدى الشركات المؤسسة خارج المملكة او وكيلًا لتاجر له مركز رئيسي خارج المملكة ولا ان يستفيد من هذه الصفة في معاملاته ومخارقاته مع الدوائر الرسمية والحاكم والمؤسسات التجارية ما لم يكن قد اتم اجراءات التسجيل وفق احكام هذا القانون . ويجب ان يشير الى رقم تسجيل وكيله في المراسلات والفواتير والبيانات الصادرة عنه بهذه الصفة .

المادة ١١ - يتوجب على كل مستورد ان يذكر في كافة المعاملات التي يتقدم بها الى جميع دوائر الدولة بما في ذلك طلبات رخص الاستيراد اسم الوسيط او الوكيل او الممثل للشركة او التاجر او المحل الذي يستورد منه ورقم تسجيل الوساطة او الوكالة في السجل المختص . واذا كان الاستيراد قد تم من قبل المستورد مباشرة دون وكيل او وسيط فيتوجب على المستورد ان يبرز للدائرة المختصة جميع المراسلات والمستندات التي تثبت أن الشركة او المحل المصدر لم يدفع او يلتزم بدفع أية حصة لاي وكيل او وسيط .

المادة ١٢ - لا يجوز للشركات المؤسسة خارج المملكة والمدرجة لدى مراقب الشركات بموجب قانون الشركات : ان تصاطى في المملكة بالاضافة الى اعمالها تمثيل شركات اخرى مؤسسة في الخارج ، بعد نفاذ هذا القانون

المادة ١٣ - على جميع الذين يمارسون اعمال الوكالة او الوساطة التجارية عند نفاذ هذا القانون ان يتقدموا خلال ثلاثة اشهر من بدء العمل به بطلب تسجيل بموجب احكام المادة الخامسة منه .

المادة ١٤ - أ - للوزير ان يلغى تسجيل اي وكيل او وسيط اذا فقد احد الشروط الواجب توفرها بموجب هذا القانون في الوكيل او الوسيط او انحل به .

ب - يلغى تسجيل الوكيل او الوسيط بطلب من وزارة المالية/الجمارك اذا ثبت لها أنه ارتكب من قصد او ساعد على او اشترك او توسط او تدخل في اية مخالفة لاحكام قانون الجمارك والمكوس او جرائم الاستيراد والتصدير .

المادة ١٥ - مع مراعاة احكام المادة (١٣) من هذا القانون ، كل من يقوم بأعمال الوكالة او الوساطة التجارية دون أن يكون مسجلاً بالصورة المبينة فيه يعاقب من قبل المحكمة المختصة بغرامة من الخمسين الى الألف دينار .

المادة ١٦ - كل من يخالف احكام المراءد (٧ و ٩ الى ١٣) من هذا القانون يعاقب بغرامة مسقة خمسة دنانير حتى خمسة دنانير .

المادة ١٧ - يجوز لمن يتعاطون مهنة الوكالة او الوساطة التجارية المسجلين تأسيس نقابة لهم على أن تحدد صلاحياتها وواجباتها وتنظيم شؤونها وشروط الانتساب اليها والرسوم التي تجبها وغير ذلك من الامور المتعلقة بها بموجب نظام داخلي خاص يوافق عليه الوزير .

المادة ١٨ - لمجلس الوزراء بموافقة جلالة الملك ان يصدر من وقت لآخر الأنظمة الضرورية لتنفيذ هذا القانون.

المادة ١٩ - رئيس الوزراء ووزراء العدلية والاقتصاد الوطني والمالية/الجمارك مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

السيد الدجاني نائب القدس : معالي الرئيس  
لي اقترح بتعديل المادة الرابعة ، نحن وقعنا على اتفاقيات مع الدول العربية وهذا القانون يناقض بعض ما جاء بهذه الاتفاقيات وحتى يتم الانسجام بين الاتفاقيات والقانون .

الرئيس : انتهى ، القانون ووفق عليه :

٦ - تشكيل وفد للسفر الى اثيوبيا

تلبية للدعوة الموجهة الى المجلس

الرئيس : يا اخوان

هناك دعوة من الحكومة الاثيوبية ، الا ان نفقات السفر على حساب الوفد الذي سيسافر بتاريخ ١١/١١/٦٤ فن يرغب مع حضرات النواب بالسفر أرجو اعلامي لادراج اسمه في قائمة الوفد . وصل ما فهمت ان كلامي الاخوان السادة : صلاح

السحجات ، مطلق الحديدي ، وزهير مطر ابندو ارجيتهم بالسفر على نفقتهم الخاصة بالاضافة لرئيس المجلس فهل هناك من يرغب في السفر غير الذين ذكرت اسماءهم الآن ؟

( اصوات : يكفي هذا العدد )

الرئيس : اذن هل يوافق المجلس على سفر

السادة : السحجات ، الحديدي ، مطر بالاضافة الى

الرئيس ؟

الجميع : موافقون .

الرئيس : اذن اعلن ان هذا الوفد قد تقرر

تشكيله من السادة : صلاح السحجات ، مطلق الحديدي

زهير مطر بالاضافة للرئيس .

٧ - تعين موعد وموضوع الجلسة القادمة

الرئيس : الجلسة القادمة ستعقد في يوم بعد الآن

أرفع الجلسة : ( ورفعت الجلسة )

رئيس مجلس النواب

هاكف الفائز

امين عام مجلس الامة

هاني خير

#### تصريف

- ١ - اعد ويوب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه الامين العام الاستاذ : هاني خير
- ٢ - قام بتنظيم هذا المحضر هيئة مؤلفة من السادة : خليل عصفور وعدنان بيمون ولاظم مرزوق
- ٣ - قام بتدقيق هذا العدد في المطبعة السيد : وليد التجداوي